

هذه الصنعة بالاجرة والقول قوله انه عمله بالجرة والواجب  
 في الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يتجاوز المستحق واذا قبض  
 المستاجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسكنها فان غصبها غاصبا  
 من يد سقطت الاجرة فان وجدها عيبا يضر بالسكنى  
 فله الفسخ واذا خربت الدار وانقطع شرب الضيعة او انقطع  
 الماء عن الدار ففسخت الاجارة واذا امة احد المتعاقدين وقيل  
 عقدا لاجارة نفسه افسخت الاجارة وان كان عقد هاتين له  
 يفسخ ويصح شرط الخيار في الاجارة وتفسخ الاجارة بالاعذار  
 كمن استأجر دارا في السوق ليختر فيه فذهب ماله وكان  
 آجر دارا او دكانا ثم افسد فله من ديون لا يقدر على قضاءها  
 الا من ثمن ما آجر ففسخ الناخذ والعقد باعها في الدين وكمن  
 استأجر دابة ليسافر عليها ثم يبدء الله من السفر فهو عذر  
 وان بدأ المكاري من السفر فليس ذلك عذر **باب التفتة**

اذا تخافوا على الصبي من ذمها او عليها ان يصليح طعام الصبي وان <sup>صنعة</sup>  
 في مكة يلبس شاة فلا اجرة لها وكل صانع لعملها اثر في العين كما  
 لقصار والصباع فله ان يجلس العين بعد الفراغ من عمله حتى  
 يستوفي الاجرة ومن ليس لعمله اثر فليس له ان يجلس العين  
 للاجرة كالجمل وقاله الملاح واذا اشترط على الصانع ان يعمل بنفسه  
 فليس له ان يستعمل غيره وان اطلق له العمل فله ان يستاجر من  
 يعمل له واذا اختلف الخياط وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب  
 امرتك ان تعمله فباء وقال الخياط قيصا وقال صاحب الثوب  
 للصباع امرتك ان تصبغه احمر فصبغه اصفر والقول قول صاحب  
 الثوب مع يمينه فان حلف بالخياط صامنا وان قال صاحب الثوب  
 عملته بغير اجرة وقال الصانع لا بل بالجرة والقول صاحب الثوب  
 مع يمينه عند الحرج وقال ابو يوسف ان كان له حريقا فله الاجرة  
 وان اكل حريقا فلا اجرة له وقاله ان كان الصانع معروفا

طه